

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للقصيب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للقصيب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
9-12 ديسمبر 2019

إعادة الروابط العائلية وحماية البيانات

مشروع عناصر قرار

مارس 2019

معلومات أساسية

يسعى مشروع عناصر القرار المقترح بشأن إعادة الروابط العائلية وحماية البيانات إلى تقديم ملخص لجوهر الفقرات المفردة المحتمل، دون تقديم نص نهائي للقرار المقترح.

وتلي كل فقرة مسوغات تشرح لم سيكون من المفيد إدماج الفقرة المعنية في القرار.

وأرسلت هذه الوثيقة إلى أعضاء المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) للتشاور بشأنها من أجل جمع مجموعة أولى من التعليقات والتعليقات، والوصول إلى فهم أولي بشأن ما إذا كان النهج المقترح بخصوص جوهر الفقرات سيكون مقبولاً أم لا وسيحظى بالإجماع.

عند تقديم تعليقات أو تعقيبات على هذه الوثيقة، يرجى وضع السؤالين التاليين في الاعتبار:

- هل توافق على العناصر المقترح إدراجها في فقرات الديباجة ومنطوق القرار؟
- هل من عناصر ناقصة يجب إدراجها في القرار؟

وعند هذه المرحلة لا يُنظر لتقديم تعليقات مفصلة بشأن صياغة مشروع عناصر هذا القرار. إنما ستسنع فرصة لتقديم التعليقات بشأن صياغة محددة في مرحلة لاحقة، بمجرد أن يُتاح "مشروع القرار الأولي".

مقدمة

تنوء نفوس البشر بقلق عميق ومعاناة مبرحة عندما يتشتت شملهم بعيداً عن أفراد عائلاتهم ويجهلون مكانهم ومصيرهم. فبالنسبة لأب أو أم أو طفل أو شقيق أو زوجة أو زوج، غالباً ما تمثل معرفة مصير ذويهم أهمية لهم أكبر من حصولهم على المياه أو الغذاء أو المأوى. وأفراد العائلة الذين فقدوا أحد ذويهم لن يتوقفوا عن البحث عنه إلى أن يعرفوا مصيره. وفي محاولة لإيجاد إجابة تشفي صدورهم، يستنفد هؤلاء مواردهم وقد يعرضون أنفسهم وباقي أفراد عائلاتهم للخطر.

ورغم الواقع الذي يؤكد أننا نعيش اليوم في عالم تتصل أطرافه بعضها ببعض أكثر من أي وقت مضى، مع نمو متزايد في الوصول إلى خدمات الانترنت وشبكات الهاتف الجوال واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، فإن عدد المفقودين المسجلين لدى شبكة الروابط العائلية للصليب الأحمر والهلال الأحمر شهد زيادة هائلة في السنوات الماضية.¹

¹ زاد عدد الحالات الجديدة المسجلة لدى اللجنة الدولية في عام 2018 عن ضعف ما سجل في 2016.

إن أثر الاختفاء على الأفراد والعائلات والمجتمعات بوجه عام هو واحد من أشد العواقب الإنسانية ضررًا وأطولها أمداً الناجمة عن النزاع المسلح وغيره من حالات العنف، والهجرة، والكوارث الطبيعية. والاختفاء لا يمثل مأساة فادحة للعائلات والمجتمعات المتضررة فحسب، بل يمكن أيضاً أن يشكل جرحاً مفتوحاً لأطراف النزاع وحائلاً دون تحقيق المصالحة والاستقرار.

وتتخذ مشكلة المفقودين بالفعل بعداً عالمياً داخل إطار الهجرة. إذ يختفي آلاف الأشخاص كل عام على طول طرق الهجرة المخوفة بالمخاطر حول العالم، كما أن أعداداً كبيرة من الجثث التي يُعثَر عليها على طول هذه المسارات تظل مجهولة الهوية. وإن تحسين الاستجابة لهذه التحديات من أجل تقديم إجابات لعائلات المهاجرين المفقودين يتطلب تنسيقاً وتوافقاً في الممارسات ضمن نطاق عريض من الأطراف الفاعلة في بلدان وأقاليم وقارات عديدة.

وتغطي إعادة الروابط العائلية لشبكة الروابط العائلية للصليب الأحمر والهلال الأحمر طيقاً عريضاً من الخدمات، متضمنةً الحيلولة دون تشتت شمل العائلة، والحفاظ على التواصل العائلي، وإعادة الروابط العائلية، والبحث عن المفقودين، وتقديم إجابات للعائلات بشأن مصير أحبائها، ودعم جمع الشمل العائلي. وعند تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية، لا تؤدي شبكة الروابط العائلية عملها إلا بموافقة كاملة من الأفراد المعنيين وبالتساق مع مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، بما في ذلك ما يتعلق بالتعامل مع البيانات الشخصية واحترام رغبات الأشخاص الذين لا يريدون إعادة الاتصال بأفراد من عائلاتهم. وتقدم الشبكة خدمات إعادة الروابط العائلية في سياق النزاع والعنف، والكوارث الطبيعية، والهجرة وحالات أخرى تتطلب استجابة إنسانية. وإن إعادة الروابط العائلية خدمة محورية فريدة تقدمها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، المؤهلة خير تأهيل للاضطلاع بهذه المهمة، إذ تتمتع بأكثر من مائة عام من الخبرة في هذا المجال، وهي شبكة تمتد عبر جميع الحدود والقارات ولها جذورها الراسخة في المجتمعات المحلية حول العالم.

وتناول المؤتمر الدولي لإعادة الروابط العائلية في مناسبات عديدة في الماضي. وطلب المؤتمر الدولي الرابع والعشرون على وجه الخصوص من الجمعيات الوطنية الاضطلاع بعمليات البحث عن المفقودين ولمّ شمل العائلات، وطلب من الحكومات تيسير عمل الحركة وإعطائها كل الدعم اللازم، وطلب المؤتمر السادس والعشرون من الدول منح الجمعيات الوطنية إمكانية الوصول إلى البيانات ذات الصلة وتيسير أنشطة البحث عن المفقودين التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية ولمّ شمل الأسر في أوقات النزاع المسلح، وتضمن المؤتمر الدولي الثامن والعشرون سلسلة من الأهداف المتعلقة بالمفقودين بسبب النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، وعلى وجه الخصوص الحيلولة دون اختفاء الأفراد والكشف عن مصير المفقودين وإدارة المعلومات ومعالجة ملفات المفقودين.

واعتمدت الحركة في اجتماع مجلس المنديبين لعام 2007 استراتيجيتها الأولى الخاصة بإعادة الروابط العائلية للسنوات الممتدة من 2008 إلى 2018. وقد وصلت هذه الاستراتيجية إلى خاتمتها، وأعدت استراتيجية جديدة سئطرح على مجلس المنديبين للاعتماد في عام 2019.

ويجب أن تكفل الحركة حياة الحقوق الأساسية والحريات للأشخاص الذين يستفيدون من خدماتها الخاصة بإعادة الروابط العائلية، لا سيما حق الخصوصية وحق حماية البيانات الشخصية. ولقد شهد قانون حماية البيانات تطورًا سريعًا في السنوات الأخيرة. كما أن هذا القانون بات يحظى بأهمية أكبر بالنسبة لقطاع العمل الإنساني، إذ يسعى هذا القطاع إلى استغلال تقنيات جديدة لدعم عملياته ومساعداته وإيصال خدماته. وبالنسبة لمكونات الحركة المختلفة تتيح معايير ومبادئ حماية البيانات السبيل للابتكار المسؤول و صون السرية والتمسك بالحقوق الأساسية للمستفيدين من الخدمات وبناء الثقة في أوساط المجتمعات المحلية والأطراف المعنية. ومع ذلك، يطرح الامتثال لجيل جديد من متطلبات حماية البيانات تحديات كبيرة تهدد في النهاية فعالية العمل الإنساني الذي تضطلع به الحركة.

ولقد أقرت مجموعة متنوعة من الصكوك الدولية بخصوصية مسألة حماية البيانات في قطاع العمل الإنساني، بما فيها المبادئ التوجيهية لتنظيم "ملفات البيانات الشخصية المحوسبة" المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 95/45 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1990²، و"القرار بشأن حماية البيانات والكوارث الطبيعية الكبرى" الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون لمفوضي حماية البيانات والخصوصية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في مدينة مكسيكو بالمكسيك³، والقرار بشأن "الخصوصية والعمل الإنساني الدولي" الذي اعتمده المؤتمر الدولي السابع والثلاثون لمفوضي حماية البيانات والخصوصية في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015 في أمستردام⁴ وقد وضعت "لائحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات" التي اعتمدت مؤخرًا و"اتفاقية المجلس الأوروبي لحماية البيانات" المحدثّة أعلى المعايير، بحيث يقع على عاتق المتحكمين بالبيانات والمعالجين لها مجموعة من الالتزامات. وتقر هذه الصكوك قانونيًا بالتحديات الخاصة بمعالجة البيانات الشخصية وحمايتها في سياقات العمل الإنساني، على الرغم من أنها لا تعفي الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الامتثال للمبادئ والالتزامات الجوهرية الخاصة بحماية البيانات.

² <http://www.refworld.org/pdfid/3ddcafaac.pdf>

³ <https://icdppc.org/wp-content/uploads/2015/02/Resolution-on-Data-Protection-and-Major-Natural-Disasters.pdf>.

⁴ <https://icdppc.org/wp-content/uploads/2015/02/Resolution-on-Privacy-and-International-Humanitarian-Action.pdf>

وقانون حماية البيانات ينتشر سريعاً من أوروبا إلى باقي دول العالم. إذ يوجد الآن أكثر من 100 بلد لديه نوع من قانون حماية البيانات أو متطلبات للخصوصية في قطاعات معينة، وهناك تشريعات جديدة تظهر طول الوقت. وي طرح هذا الأمر تحدياً كبيراً بالنسبة لمكونات الحركة، لا سيما عندما يجري تبادل البيانات عبر الحدود فتخضع لمنظومات قانونية متقاطعة.

وواحدة من الخطوات المهمة في التعامل مع هذا التحدي هو إعداد مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية.⁵ وهي المدونة الأولى من نوعها بالنسبة لأية خدمة تقدمها الحركة. وهذه المدونة ترسي الحد الأدنى من المبادئ والالتزامات والإجراءات التي يجب أن يلتزم بها أعضاء الحركة عند معالجة البيانات داخل شبكة الروابط العائلية. ولكي يتم دعم تطبيق جميع مكونات الحركة المدونة تأسس فريق عمل خاص لهذا الغرض. وسعيًا وراء الامتثال لأشد لوائح حماية البيانات صرامةً ومن أجل تحقيق الانسجام في الممارسات الخاصة بحماية البيانات داخل الحركة، ستغرس مدونة قواعد السلوك وتطبيقها الثقة في كل من المستفيدين والمنظمين في ما يتعلق بعمل الحركة.

ونقلُ البيانات الشخصية أهم بالنسبة لإعادة الروابط العائلية من أية خدمة أخرى تقدمها الحركة. ومن دون نقل البيانات الشخصية لن تتمكن خدمات إعادة الروابط العائلية من أداء وظيفتها. ولهذه الأسباب، تعد إعادة الروابط العائلية نقطة الانطلاق المثالية لإعداد الأسس لترتيبات أوسع نطاقاً بين الحركة والدول بشأن حماية البيانات.

فقرات الديباجة

تعتبر الديباجة عن إعادة الروابط العائلية بوجه عام عن القلق البالغ بشأن المعاناة التي يسببها نشأت العائلات واختفاء أفرادها، وتؤكد الحاجة العاجلة لاتخاذ الدول خطوات معززة، وتعتبر عن إقرار المؤتمر الدولي بالعمل المهم الذي تضطلع به مكونات الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية. كما تشير الديباجة إلى القانون الدولي الإنساني والقرارات السابقة للمؤتمر الدولي بشأن إعادة الروابط العائلية.

وبالنسبة لموضوع حماية البيانات، تستدعي الديباجة إلى الناكرة فكرة أن حماية الخصوصية حقٌّ إنساني راسخ في العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية، وأن حماية البيانات الشخصية على صلة وثيقة بالخصوصية وتعد حقاً أساسياً في بلدان عديدة حيث تعمل الحركة وأنها تحظى بضمانات متزايدة في الصكوك القانونية لمنظمات دولية عديدة.

وتلقي الديباجة الضوء على أن معالجة البيانات الشخصية هي جزء لا يتجزأ من أداء مهمة الفاعلين في المجال الإنساني، وأن

⁵ <https://www.icrc.org/en/document/rfi-code-conduct>

زيادة استخدام الحلول التقنية يفضي حتماً إلى تنوع في طبيعة البيانات المجمعة وإلى زيادة في حجم البيانات وتدقيقها.

وتستدعي أيضاً إلى الذاكرة أن الغرض من أنشطة إعادة الروابط العائلية هو ترسيخ الحق في حياة خاصة وعائلية وأن الأسس المهمة للمصلحة العامة والمصالح الحيوية المتضمنة في معالجة الحركة للبيانات الشخصية في هذا المجال هي مسائل يقرها عدد متنامٍ من سلطات حماية البيانات والأطر التنظيمية الخاصة.

وأخيراً تستدعي الديباجة إلى الذاكرة، وتؤكد على، الشواغل التي أعرب عنها المؤتمر الدولي لمفوضي حماية البيانات والخصوصية من قبل، وهي أنه رغم أن إدخال التقنية يعزز فعالية العمل الإنساني بما تتيحه من زيادة كمية البيانات وتدقيقها، فإنها قد تشكل تهديداً أيضاً لسلامة الأفراد المستضعفين وحقوقهم المتعلقة بحماية بياناتهم، لا سيما إذا كانت جهات خارج الحركة تستغل مثل هذه البيانات وتسيء استخدامها لأغراض لا علاقة لها بالعمل الإنساني.

المسوغات: من المهم إبراز المعاناة التي يسببها تشتت العائلات واختفاء أفرادها، حتى نستدعي إلى الذاكرة التزامات الدول والدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به مكونات الحركة في دعم الدول في تعاملها مع هذه المسائل وتذكير المؤتمر الدولي بحالات سابقة عندما تعامل مع هذا الموضوع ومجال ذلك العمل. وستتناول هذه الجوانب بمزيد من الشرح في وثيقة المعلومات الأساسية. ومع أن إدخال تقنيات جديدة ساعد على تعزيز فعالية العمل الإنساني، إلا أنه أفضى أيضاً إلى زيادة في كم البيانات الشخصية وتدقيقها داخل مكونات الحركة.

ويقتضي تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية بالضرورة معالجة بيانات شخصية. وهذه الضرورة، بالإضافة إلى الإطار التنظيمي الآخذ في التطور بسرعة (داخل الحركة وخارجها) والوعي المتنامي بكل من الفوائد والمخاطر التي تنطوي عليها معالجة كميات هائلة من البيانات الشخصية (وربما الحساسة)، أفضت إلى تجدد الاهتمام بحماية البيانات، والحاجة إلى ضمان أن تكون الحركة قادرة على مواصلة تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية وتتجنب في الوقت نفسه تعريض الأشخاص المعنيين إلى المخاطر وربما المخاطرة بالمبادئ الأساسية للحركة الدولية. وقد تقع الأطراف الفاعلة في الحركة بالفعل تحت ضغط تقديم البيانات المجمعة لأغراض إنسانية بحتة إلى سلطات ترغب في استخدام البيانات لأغراض أخرى غير ذات صلة، وربما إلى حد الإضرار بالعمل الإنساني نفسه.

فقرات منطوق القرار

الفقرة 1: يمكن أن تدعو الفقرة 1 الدول إلى اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون تشتت العائلات واختفاء أفرادها، والكشف عن

مصير ومكان الأشخاص الذين فُقدوا وتقديم إجابات لعائلاتهم وإعادة تمّ شمل العائلة أو تيسير تمّ شملها.

المسوغات: الأبعاد التي يُلط عليها الضوء في هذه الفقرة هي جزء من القانون الدولي الإنساني الحالي، لكن يجب توسيع نطاقها لتنطبق أيضًا في حالات أخرى، مثل حالات العنف في غير النزاع المسلح، والكوارث الطبيعية والهجرة.

الفقرة 2: يمكن أن تدعو الفقرة 2 الدول إلى استغلال خدمات الجمعية الوطنية بها على أساس دورها بوصفها جهة مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، للكشف عن مصير ومكان المفقودين وتمكين المهاجرين وعائلاتهم من البدء في التواصل وإعادة التواصل والاستمرار فيه على طول طرق الهجرة وفي الجهة التي يصلون إليها.

المسوغات: بات دور الجمعيات الوطنية بوصفها جهات مساعدة للسلطات العامة في مجال العمل الإنساني راسخًا وجزءًا من المبدأ الأساسي الخاص بالاستقلالية والنظام الأساسي للحركة (المادة 3). ومع ذلك، فهو دور يستحق أن نؤكد في ما يتعلق بأنشطة إعادة الروابط العائلية التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية، حيث تتسم قيمته المضافة المتمثلة في مساعدة الجمعيات الوطنية السلطات العامة على الوفاء بالتزاماتها بقوة خاصة، لكون الجمعيات الوطنية جزءًا من شبكة إعادة الروابط العائلية العالمية.

الفقرة 3: يمكن أن تدعو الفقرة 3 الدول إلى الترحيب باعتماد الحركة استراتيجيتها لإعادة الروابط العائلية 2020 – 2025 ومواصلة دعمها – أي الدول – الذي تقدمه لأنشطة مكونات الحركة، لا سيما عن طريق ما يلي:

- أ) إعادة تأكيد الدور الخاص للجمعية الوطنية في كل بلد والإقرار به، في تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية،
- ب) تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية بما في ذلك تقديم الموارد لها،
- ج) ضمان تحديد دور الجمعية الوطنية تحديدًا ووضوحًا في خطة البلد العامة المتعلقة بالتأهب للكوارث والاستعداد لمواجهةها،
- د) استكشاف وعقد شراكات مع مكونات الحركة لإتاحة التواصل لمساعدة العائلات التي تشتت شمل أفرادها من أجل إعادة الروابط العائلية والحفاظ عليها،
- هـ) منح مكونات الحركة إمكانية الوصول إلى الأماكن التي يوجد بها أشخاص بحاجة إلى خدمات إعادة الرابط العائلية،
- و) التعاون مع مكونات الحركة بمنحها إمكانية الوصول إلى البيانات ذات الصلة والاستجابة للطلبات أو أي منها، من أجل المساعدة على الكشف عن مصير ومكان الأشخاص الذين تبحث عنهم عائلاتهم،
- ز) دعم تطوير آليات رقمية لمطابقة البيانات بين الهويات الشخصية في قواعد البيانات لدى شبكة إعادة الرابط العائلية وقواعد البيانات التي تتولى مسؤوليتها السلطات العامة، بالامتثال لمعايير حماية البيانات المقبولة عالميًا.

المسوغات: رَحَّب المؤتمر الدولي الثلاثون في 2007 باعتماد الحركة استراتيجيتها لإعادة الروابط العائلية ودعا الحكومات إلى مواصلة دعمها لأنشطة مكونات الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية، لا سيما عن طريق تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية بالانساق مع دورها ومهمتها. وحثَّ المؤتمر أيضًا جميع الأعضاء على التعامل مع المعاناة التي تنجم عن تشتت شمل العائلات ومأساة المفقودين في النزاعات المسلحة أو حالات العنف المسلح الأخرى. وحيث أن الاستراتيجية الحالية لإعادة الروابط العائلية قد وصلت إلى خاتمها، فمن الملائم أن يُطلب من الدول الترحيب باعتماد الاستراتيجية الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أن التعاون والشراكة بين مكونات الحركة والدول باتا يمثلان أهمية أكبر في السياق المعاصر. ومن ثم، سُنَدَرَج في منطوق القرار المجالات الخاصة للاستراتيجية التي يعتمد فيها التطبيق الناجح الذي تحققه مكونات الحركة على الدعم المقدم من الدول.

الفقرة 4: يمكن أن تدعو الفقرة 4 الدول إلى الإقرار بأن معالجة مكونات الحركة البيانات الشخصية لأغراض خاصة بتقديم خدمات إعادة الروابط العائلية هي مسألة ضرورية لها أسباب مهمة تتعلق بالمصلحة العامة ويمكن في أغلب الأحيان أن تصب في المصلحة الحيوية للأشخاص المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقرّ هذه الفقرة بأنه متى عاجل أيّ مكون من مكونات الحركة بيانات شخصية لإعادة الروابط العائلية فهو إنما يفعل ذلك لأغراض إنسانية حصرية. لهذا، من المهم ضمان أن تتمتع معالجة البيانات الشخصية وتدفعها داخل الحركة بأكبر حرية تداولٍ ممكنة حتى يمكن تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية بفعالية.

المسوغات: يقتضي تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية بالضرورة معالجة بيانات شخصية عبر الحدود مرارًا وتكرارًا. لذا، يتطلب تمكين وتحسين الإتاحة الفعالة لخدمات إعادة الروابط العائلية أن يظل تدفق البيانات الشخصية بين مكونات الحركة ساريًا بأكبر حرية تداولٍ ممكنة.

وموجب المبادئ المعترف بها دوليًا الخاصة بحماية البيانات، يجب أن تتأسس أية معالجة للبيانات الشخصية على مصلحة مشروعة ولأغراض محددة فحسب. وتتيح الحركة خدماتها الإنسانية للمصلحة العامة وللمصلحة الحيوية للمتضررين، حيث أنها تعمل بموجب مهمتها الممنوحة لها للاضطلاع بهذه الأنشطة في عدد من الصكوك الدولية.⁶ وبما أن معالجة البيانات الشخصية جانب ضروري من جوانب العمل الإنساني الذي تضطلع به الحركة بوجه عام، وخدمات إعادة الروابط العائلية بوجه خاص، وهي تسدي خدمة لصالح الهدف النهائي لتحسين فعاليتها، فمن الضروري أن تقر الدول إقرارًا جماعيًا بأن معالجة البيانات الشخصية لصالح خدمات إعادة الروابط العائلية تبررها وتدعمها أسباب مهمة متعلقة بالمصلحة العامة والمصلحة الحيوية

⁶ اتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكول الإضافيان لعام 1977، والنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعتمد في 1986 والمعدل في 1995 و2006.

للمتضررين، وهذا أمر يحظى باعتراف متزايد في نُظم قضائية معينة.⁷

وفي ضوء ما تقدم، يجب الإقرار بأن معالجة البيانات الشخصية لصالح خدمات إعادة الروابط العائلية لا يتم إلا لأغراض إنسانية حصراً، اتساقاً مع المبادئ الأساسية.

الفقرة 5: يمكن أن تدعو الفقرة 5 الدول إلى الإقرار بأن إساءة استخدام البيانات قد ينجم عنها أثر خطير على حقوق المنتفعين بالخدمات وسلامتهم وكذلك على العمل الإنساني بوجه عام. لذا، يمكن أن تطلب الفقرة من الدول الالتزام باحترام معالجة البيانات الشخصية لأغراض إنسانية بحته والالتزام بالإحجام عن طلب تلك البيانات من مكونات الحركة بغرض استخدامها لأهداف أخرى تتعارض مع طبيعة العمل الإنساني الحصرية التي تضطلع بها الحركة.

المسوغات: إن الأغراض الإنسانية الحصرية لمعالجة البيانات في أنشطة إعادة الروابط العائلية تقود أيضاً إلى جانب آخر من جوانب فقرات منطوق القرار: فمن أجل ضمان طبيعة العمل الإنساني الحصرية الذي تؤديه الحركة، سيدعو القرار الدول إلى الإحجام عن طلب البيانات الشخصية التي جمعها مكونات الحركة لأنشطة إعادة الروابط العائلية بهدف استخدامها لأغراض أخرى. وإن إجابة مثل هذه الطلبات من شأنها أن تتعارض مع طبيعة العمل الإنساني للحركة ومبادئها الأساسية، بما في ذلك مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلالية.

ويجب على الحركة دائماً، في جميع عملياتها، أن تلتزم بمبدأ "عدم إلحاق الضرر" الذي ينطبق أيضاً على الأثر السلبي لإساءة استخدام البيانات الرقمية على المنتفعين بهذه الخدمات. فإذا استُغلت البيانات الشخصية التي جمعها مكونات الحركة لأغراض إنسانية في أغراض أخرى غير ذات صلة فإن هذا المنحى من شأنه أن يقوّض ثقة الناس التي وضعوها في الصليب الأحمر والهلال الأحمر ويمكن أن يفضي إلى أضرار مادية إزاء المنتفعين بهذه الخدمات وأضرار على سمعة الحركة.

الفقرة 6: يمكن أن تطلب الفقرة 6 من الدول أن تلتزم على مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في إعادة الروابط العائلية بوصفها أساساً متيناً لحماية البيانات الشخصية، وأن تدعم مكونات الحركة دعماً كاملاً في جهودها الرامية إلى تنفيذ بنود تلك المدونة.

⁷ انظر "لائحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات"، الحثيثان (46)، و(112)؛ و"اتفاقية المجلس الأوروبي المحدثّة لحماية البيانات"، 108، التقرير الشارح، فقرة 47؛ نقاش اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات 2012 - 161، مايو 2012.

المسوغات: من أجل دعم الدعوة إلى تدفق البيانات بغير عوائق داخل الحركة تيسيراً لخدمات إعادة الروابط العائلية، مع تجنب أية مخاطر محتملة قدر الإمكان قد ينطوي عليها سوء استخدام هذه البيانات المجمعة لأغراض إنسانية بحتة، تبرز الحاجة إلى إطار فعال يكفل معايير متينة لحماية البيانات. لهذا السبب، هناك مناشدة موجهة إلى الدول للترحيب بمدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في إعادة الروابط العائلية ودعم مكونات الحركة في جهودها لتطبيق بنود المدونة. وإذ تنطبق هذه المدونة على جميع مكونات الحركة فهي قائمة على أساس أعلى المعايير الخاصة بحماية البيانات، مع تكييف تلك المعايير لتتلاءم مع خصوصية العمل الإنساني بوجه عام، وخدمات إعادة الروابط العائلية بوجه خاص. لذا فهي توحد الممارسات السلمية على نطاق الحركة برمتها عن طريق تأسيسها متطلبات واضحة.